

العنوان: منهج رفاة الطهطاوي ومدرسته في الإصلاح بين الأصول الإسلامية والأفكار العلمانية.

اسم الباحث: عصام السيد محمود.

الدرجة: رسالة دكتوراه

الناشر: مكتبة دار الحكمة بمصر

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،

وبعد....

فإنَّ الإِسْهَامَ فِي مُعَالَجَةِ مَشْكَلاتِ الفِكرِ الإِسْلامِي وقضاياها، القديمة منها والمستجدة على السواء، هو أَوْلَى ما يَنْبَغِي أَنْ يَنْشَغَلَ بِهِ العاملون في حقل الدِّراساتِ الإِسْلامِيَّةِ، خاصة المشتغلين بدراسة الفكر الحديث.

ومن تلك القضايا المُلِحَّة التي شغلت - وما زالت - أذهانَ المفكرين منذُ أمدٍ بعيد خاصة في القرنين الماضيين قَضِيَّةُ العِلاقةِ بين الشَّرْقِ والغَرْبِ، وموقفنا بوصفنا مسلمين من الآخَرِ المُغايِر: فِكرًا وسُلوكًا وقيَمًا وتَصوُّرًا للكون والحياة، أو بمعنى أدق موقفنا من معطيات الحضارة الغربية، ومنجزاتها المادية، ومذاهبها الفِلسَفيَّةِ، وذلك بغية التوصل إلى صياغة حضارية لأسلوب التَّعامل مع تلك الحضارة ومنجزاتها، شريطة أن تتفق تلك الصِّياغة مع شِريعتنا الإِسْلامِيَّةِ وخصوصيتنا الثَّقافيَّةِ، لا أن يكون التنكُّر لهذه الخصوصية، والتَّنصُّلُ منها، بل معاداتها، هو الثَّمَنُ الذي يُفَرِّضُ علينا دَفْعَهُ مقابل تلك الصِّياغة.

وفي سبيل استلهام تجارب الماضي، وكيفية تعامل الرواد الأوائل للاحتكاك بالغرب في القرنين الماضيين مع معطيات الحضارة الغربية، يكاد يتفق الباحثون أنَّ رِفاةَ الطَّهْطَوايِّ (١٢١٦هـ / ١٨٠١م - ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م) يُعدُّ أولَ مَنْ نَقَلَ صُورَةَ الغَرْبِ وحضارته إلى بلاد الشَّرْقِ في العصر الحديث.

سافر رِفاةٌ بعد أن تلقى تعليمه في الأزهر إمامًا لِبِغْتةٍ علميةٍ، ثُمَّ فردًا من أفرادها، تلك البِغْتةُ التي أرسلت لتتلقى معارف الغَرْبِ المُتقدِّمة، وتنقلها إلى بلاد الشَّرْقِ.

ومن النِصْفَةِ أَنْ يُقَالَ، إِنَّ رِفَاعَةَ الطَّهْطَاوِيِّ عِنْدَمَا سَافَرَ إِلَى فَرَنْسَا، كَانَ لَدَيْهِ مِنَ الرَّوْيَةِ الْوَاعِيَةِ لِلذَّاتِ، وَالْمَعْرِفَةِ بِالْإِسْلَامِ، وَالْإِعْتِرَازِ بِهِ، مَعَ الرَّوْيَةِ الشَّمُولِيَّةِ لَهُ، مَا عَصَمَهُ مِنْ أَنْ يَحْدُثَ لَهُ مِثْلَمَا حَدَثَ لِغَيْرِهِ، مِنْ صَدْمَةِ حَضَارِيَّةٍ نَاشِئَةٍ عَنِ الْفَارِقِ الْحَضَارِيِّ بَيْنَ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ، وَمَا يَتْرَبُ عَلَيْهَا مِنْ شَعُورٍ بِالْإِنْهَزَامِ أَمَامَ أَضْوَاءِ تِلْكَ الْحَضَارَةِ، وَمِنْ ثَمَّ مَحَاوَلَةٌ اسْتِنْسَاخِهَا، وَإِعَادَةُ إِنتَاجِهَا فِي بِلَادِ الشَّرْقِ، دُونَ مَا مَرَاعَاةٍ لِحَسَاسِيَّةِ الْإِنْتِمَاءِ وَطَبِيعَةِ التَّرْبِيَةِ.

لَقَدْ حَمَتِ تِلْكَ الْمَقَوِّمَاتُ السَّابِقَةَ رِفَاعَةَ الطَّهْطَاوِيِّ مِنْ هَذِهِ الْأَدْوَاءِ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَهُ يَنْظُرُ إِلَى الْحَضَارَةِ الْغَرْبِيَّةِ نَظْرَةً وَاعِيَةً، مَدْرَكَةً لِمَعَايِيرِ الْأَخْذِ وَالرَّفْضِ، دَفَعْتَهُ إِلَى مَحَاوَلَةِ فَهْمِهَا فَهْمًا مَعْرِفِيًّا، أَمَكَنَهُ مِنْ تَقْدِيمِ صِيَاغَةِ حَضَارِيَّةٍ لِأَسْلُوبِ التَّعَامُلِ، يَتَّفِقُ مَعَ إِسْلَامِهِ الَّذِي يَعْتَزُّ بِهِ، وَالَّذِي آلَى عَلَى نَفْسِهِ أَلَّا يَسْتَحْسِنَ إِلَّا مَا لَمْ يَخَالِفْهُ. «وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنِّي لَا أَسْتَحْسِنُ إِلَّا مَا لَمْ يَخَالِفْ نَصَّ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَشْرَفُ التَّحِيَّةِ»^(١).

دَعَا رِفَاعَةُ إِلَى التَّعَرُّفِ عَلَى الْغَرْبِ، وَالْإِفَادَةِ مِنَ الْمَعْطِيَّاتِ الْإِيجَابِيَّةِ لِتِلْكَ الْحَضَارَةِ الْغَرْبِيَّةِ، وَمَكْتَسِبَاتِهَا الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّقْنِيَّةِ، وَالْأَخْذَ بِأَسْبَابِ الْقُوَّةِ الْمَادِيَّةِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْهَا، دُونَ مَا ارْتَبَطَ بِهَذِهِ الْمُنْجَزَاتِ الْمَادِيَّةِ مِنْ قِيَمٍ وَمَعْتَقَدَاتٍ، وَمِنْ ثَمَّ فَقَدْ تَعَامَلَ الطَّهْطَاوِيُّ مَعَ هَذِهِ الْحَضَارَةِ الْغَرْبِيَّةِ تَعَامُلًا اِنْتِقَائِيًّا، حَيْثُ اقْتَصَرَ عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَى اسْتِلْهَامِ عُنَاوِرِ الْقُوَّةِ فِي تِلْكَ الْحَضَارَةِ، مِنَ الْعُلُومِ وَالْفُنُونِ وَالصَّنَاعَاتِ، بِحَسَبَانِهَا إِسْلَامِيَّةِ الْأَصُولِ، وَانْتِطَاقًا مِنْ كَوْنِهَا تَرَاثًا إِنْسَانِيًّا عَامًّا سَبَقَ لِلْغَرْبِ أَنْ اسْتَقَى جَانِبًا كَبِيرًا مِنْ مَقَوِّمَاتِهِ مِنَ الْحَضَارَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي عَصُورِهَا الزَّاهِرَةِ.

وَفِي ذَاتِ الْوَقْتِ رَفَضَ رِفَاعَةُ الطَّهْطَاوِيُّ الْفَلْسَفَةَ الْوَضْعِيَّةَ الْغَرْبِيَّةَ، الَّتِي تَقِفُ بِالْمَعَارِفِ عِنْدَ الْعَقْلِ وَالتَّجْرِبَةِ وَحَدَهُمَا، مَخَالِفًا بِذَلِكَ فِلَاسَفَةَ التَّنْوِيرِ فِي اعْتِمَادِهِمْ أَصَالَةَ الْعَقْلِ، وَاسْتَرْتِطَ دَلِيلَ الشَّرْعِ مَعَ الْعَقْلِ وَالتَّجْرِبَةِ، فَلَا عِبْرَةَ عِنْدَهُ بِمَعْرِفَةٍ تَخَالِفُ مَا جَاءَ بِهِ الشَّرْعُ الْحَنِيفُ، وَوَصَفَ هَذِهِ الْفَلْسَفَةَ الْغَرْبِيَّةَ الْوَضْعِيَّةَ بِأَنَّ «بِهَا حَشَوَاتٌ ضَلَالِيَّةٌ

(١) رِفَاعَةُ الطَّهْطَاوِيِّ: تَخْلِيصُ الْإِبْرِيذِ فِي تَخْلِيصِ بَارِيذِ، ضَمَّنَ «أَصُولَ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ عِنْدَ رِفَاعَةِ الطَّهْطَاوِيِّ» مَعَ النَّصِّ الْكَامِلِ لِكِتَابِ تَخْلِيصِ الْإِبْرِيذِ» دَرَاةً وَتَحْقِيقًا مَحْمُودَ فَهْمِي حِجَازِي، الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٧٥م، ص ١٤١.

مخالفة للكتب السماوية... وأن كتبها محشوة بكثير من البدع.. فمن أراد الخوض فيها يجب أن يتمكن من الكتاب والسنة؛ حتى لا يغتر بذلك»^(٢).

ولم يقبل الطهطاوي كذلك القانون الوضعي الغربي بكل ما فيه، فأنكر محاولات اختراقه للشريعة الإسلامية، داعياً إلى تجديد الدين بالعودة إلى الأصول، والاجتهاد وفق مقتضيات العصر. وأكد في هذا الصدد على العلاقة الوثيقة بين الدين والدولة، والمرجعية الشرعية التي ينبغي أن تنطلق منها الدولة بجميع مؤسساتها في ديار الإسلام.

كما رفض الطهطاوي تحرير المرأة بالمفهوم الغربي، ووقف من قضاياها موقفاً شرعياً، فدعا إلى منحها حقوقها التي أقرها الإسلام، والعناية بأمر تعليمها وتهذيبها، وبث روح الأخلاق في نفسها، بتعليمها عقائد الإسلام وعباداته وآدابه، ومن ثم دعا إلى التزامها الحجاب، ونهى عن تبرجها، أو اشتراكها في الأعمال التي تعرضها للاختلاط بالرجال، وهو بذلك على النقيض مما يطلب لها دعاة تحرير المرأة المزعومين.

نقول هذا ولا يخفى علينا ما نلاحظه الآن في الأوساط الثقافية والإعلامية مما يشبه الإجماع على علمنة الطهطاوي، وتبنيه الأطروحات الغربية، والدعوة إلى استنساخها في المجتمعات الإسلامية، وهو إجماع أسهم في بلورته خللان بارزان: أحدهما: منهجي يتمثل في ارتكاز كثير من الكتاب على قراءات انتقائية، وأخرى مجتزأة، تفتقر إلى النظرة الشاملة التكاملية لما كتبه الطهطاوي، مقتصرة على ظواهر مواقف واستنباطات، لا يمكنها بحال أن تقدم تصوراً سالمًا من المعارضة.

وأما الخلل الآخر: فهو يتصل بأمانة وموضوعية بعض الكتابات، حيث تعدد إلى نسبته إلى مذهب معين، أو دراسته وفق مصادرات ونتائج مسبقة، تقود صاحبها إلى تلمس أدلتها من كلام الطهطاوي، على نحو ساقهم تارة إلى التغاضي والاستبعاد، وأخرى إلى المبالغة، وثالثة إلى التزييف والتحويل!

ومع توالي موجات الاحتكاك والاتصال بالغرب، سواء بفعل استعمار له للبلاد الإسلامية أو البعثات العلمية إليه وغيرها، تبنى كثير من المفكرين الأطروحات الغربية العلمانية، في العلاقة بين الدين والدولة، وفي القضايا المتعلقة بالمرأة، وفي العلاقات داخل المجتمع، وفي الدعوة إلى القومية، وإحلالها محل الرابطة الدينية والدعوة إلى

(٢) رفاة الطهطاوي: تخلص الإبريز في تخلص باريز ص ٢٩٦، ٢٩٧.

اللهجات العامية، وإحلالها محل اللغة الفصحى، ثم وجدناهم قد وضعوا رفاة الطهطاوي على رأس المفكرين الذين دعوا إلى هذه الأفكار، زاعمين في هذا الصدد أن من أتى بعده من المفكرين الذين جهروا بهذه الدعاوى بطريقة لا تفتقر إلى الجرأة، قد خرجوا من تحت عباءته، أمثال قاسم أمين الذي دعا إلى تغريب المرأة، وعلى عبد الرازق الذي تبنى الطرح العلماني المتأثر بالنمط الغربي في علاقة الدين بالدولة، وأحمد لطفى السيد الذي دعا إلى العصبية للقومية المصرية امتداداً للفرعونية، وسلامة موسى ووليم ويلكوكس ولويس عوض الذين دعوا إلى استخدام العامية، وإحلالها محل الفصحى^(٣).

وجدنا من تكلم في كل هذه القضايا وضع رفاة الطهطاوي في موضع الصدارة لهذه المذاهب، باعتباره رائداً لها، وهم يستدلون بهذه النسبة على سلامة مواقفهم، وعدم تعارضها مع الشرع الإسلامي، وقد شهد لما يدعون إليه، وتمذهب به شيوخ أمثال رفاة الطهطاوي ومحمد عبده وغيرهم، ولم يردهم عن تلك النسبة عشرات النصوص التي تؤيد مخالفتهم لمذاهبهم من أولى خطواتها.

إنه لمن الغبن ومجانبة العدل والحقيقة أن يوضع رفاة الطهطاوي وكتبه في سلة واحدة مع قاسم أمين ولطفى السيد وعلي عبد الرازق وطه حسين وسلامة موسى ولويس عوض، رغم تباين منهجه مع مناهجهم، واختلاف مرجعيته الفكرية وآرائه عمّا دعوا إليه، وما زال يلح عليه أتباعهم من المعاصرين.

ولقد أشار أستاذنا الدكتور محمد السيد الجليند إلى ما ينطوي عليه ما يطرح في ساحتنا الثقافية مما يخص أولئك الأعلام من أخطاء معرفية ومنهجية، كان لها دور كبير في تشويه مذاهبهم. ومن ثم حاجتنا إلى دراسة فكر رواد النهضة دراسات أكاديمية موضوعية، تتمتع بقدر من الأمانة العلمية، دون مصائد فكرية أو هالات زائفة، أو مسaire للشائعات، وإقرار للمكروور، وذلك بغية التعرف على حقيقة مناهج أولئك الرواد بين الأصول الإسلامية والأفكار العلمانية، في خطوة لتميز الصفوف، وإزالة الغبش الفكري، والخلل المعرفي والمنهجي في تعاملنا مع أولئك الرواد، وذلك بالاطلاع على ما كتبوه،

(٣) انظر على سبيل المثال: لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل، الجزأين الأول والثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧. (٢/ ٢٦٨ وما بعدها). وانظر أيضاً: هالة مصطفى: الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ط١، ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م. ص ٢٧.

خطوة أولى لمعرفة آرائهم، ثم مقارنة ما تنطق به مصنفاتهم بما يشاع عنهم، للخروج في النهاية بحكم أقرب إلى الصواب عن حقيقة النسق الفكري لأولئك الرواد.

وقد كان نصيبي من هذا المشروع العلمي الطموح أن أقوم بدراسة منهج رفاة الطهطاوي، الذي يعد في نظر كثيرين رائداً من رواد التنوير الغربي الليبرالي، وواضع بذور العلمانية وتحرير المرأة، وأول من دعا إلى إحلال القومية محل الروابط الدينية، واللهجات العامية محل اللغة العربية الفصحى. ومن ثم يتبين لنا أهمية دراسة منهج الرائد الأول المزعوم لهذه المذاهب.

وبناء على ذلك فقد عمدت في هذه الدراسة إلى قراءة الطرح الفكري لرفاة الطهطاوي من جديد قراءة نقدية متأنية تعرف بما له وبما عليه، بعيداً عن الانبهار الذي يرفعه فوق قدره، وبعيداً في الوقت نفسه عن النظرة المقابلة التي لا تقل إجحافاً بحقه، وبعيداً عن الحقيقة، فضلاً عما يمثله كلا الأمرين من خيانة للأمانة العلمية الحققة، والروح العلمية التي يجب أن تهيمن على مثل هذه الدراسات.

كما هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين آراء رفاة الطهطاوي وآراء تلك المدرسة التي ينسبها إليه كثير من الباحثين، والمتمثلة في مجموعة من المفكرين الذين جاءوا بعده، أمثال محمد عبده في حديثه عن نظام الحكم والوطنية وقضايا المرأة، وعلي عبد الرازق في تبنيه علمنة الدولة، ولطفي السيد في دعوته إلى القومية المصرية بديلاً عن الرابطة الدينية. وقاسم أمين في دعوته إلى تحرير المرأة.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة ومدخل وخمسة أبواب وخاتمة.

المدخل: رفاة الطهطاوي "حياته وعصره" ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: رفاة الطهطاوي "موجز حياته" تعرضت فيه لترجمة الطهطاوي بإيجاز شديد، لأنه قد سبق تناول حياته في عدة دراسات أكاديمية وأبحاث منفصلة، فلم أرَ وجهاً للبسطة والتكرار في هذه الزاوية.

المبحث الثاني: عصر رفاة الطهطاوي "محمد علي وخلفاؤه" تعرضت فيه للحديث عن العصر الذي عاش فيه الطهطاوي، وهي فترة تمتد من خروج الحملة الفرنسية من مصر إلى عصر الخديو إسماعيل، حاولت فيه كذلك بإيجاز إعطاء صورة عامة عن الحياة السياسية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية للعصر الذي عاش فيه الطهطاوي، وصاغ

وفقه مذهبه الفكري؛ لأنَّ المفكر ابن عصره، ولا يمكن دراسة آرائه بمعزل عن عصره الذي نشأ فيه، خاصة في الدراسات النقدية التي تهدف إلى تمييز الفكر وتحليله، لأنَّ الفكر يتأثر تأثرًا كبيرًا بطبيعة الفترة المعاشة، والظروف المحيطة والرؤى الثقافية المسيطرة.

الباب الأول: المُنْتَطَلَقَاتُ الْفِكْرِيَّةُ وَالْعَقْدِيَّةُ لِرِفَاعَةِ الطَّهْطَاوِيِّ وقد اشتمل على أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: موقف الطَّهْطَاوِيِّ من العلاقة بين الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ. تعرضت فيه لموقف رِفَاعَةَ الطَّهْطَاوِيِّ من العلاقة بين النقل والعقل، بغية بيان موقفه من فلسفة التنوير، والمذهب الليبرالي الذي ينسبه إليها غير قليل من الباحثين.

الفصل الثاني: الْحَضَارَةُ وَالتَّمَدُّنُ لدى الطَّهْطَاوِيِّ تناولت فيه أقسامَ التَّمَدُّنِ عِنْدَ الطَّهْطَاوِيِّ، والأسس التي يرتكز عليها، مبيِّناً موقفه من الْحَضَارَةِ الْغَرْبِيَّةِ، وحدود الأخذ منها والرد، ودور الدِّينِ في بناء الْحَضَارَةِ.

الفصل الثالث: نظرة رِفَاعَةَ للوجود ودور الإنسان فيه تناولت فيه نظرة الطَّهْطَاوِيِّ للوجود ودور الإنسان فيه، لما لهذه النظرة من أثر كبير في تشكيل فكر صاحبها وتوجيه سلوكه.

الفصل الرابع: مَوْقِفُ الطَّهْطَاوِيِّ مِنْ قَضَايَا الْعَقِيدَةِ تعرضت فيه بإيجاز لنظرتَه إلى مسائل الإيمان، وكيفية فهمه لها وتعامله معها؛ حيثُ يمثل موقف المفكر من قضايا العقيدة، ونظرتَه إلى تلك القضايا، جانباً مهماً ذا أثرٍ لا ينكرُ في تشكيلِ النواحي الفكرية والسلوكية له.

وقد تعرضت في كل فصل من الفصول السابقة لمناقشة مواقف الباحثين من الْقَضَايَا الْمَعْرُوضَةِ فِيهِ.

الباب الثاني: الْفِكْرُ السِّيَاسِيُّ عِنْدَ الطَّهْطَاوِيِّ. وقد اشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الطَّهْطَاوِيُّ وَنُظْمُ الْحُكْمِ الْفَرَنْسِيَّةِ تحدثت فيه عن نظم الحكم الفرنسي كما ذكرها الطَّهْطَاوِيُّ في كتاب الرحلة، مبيِّناً موقفه من القانون الفرنسي، ورأيه فيما يؤخذ وما يترك من هذه الْقَوَانِينِ.

الفصل الثاني: الفكر السياسي عِنْدَ الطَّهْطَاوِيِّ بين الْعُثْمَانِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ. وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

المَبْحَثُ الأول: الإمامة تعريفها وحكمها تحدثت فيه عن موقف الطَّهَطَاوِيِّ من الإمامة: تعريفها، واختصاصاتها، وحكمها، وأدلة وجوبها.

المَبْحَثُ الثاني: الإمام واجباته وشروطه تناولت فيه شروط الإمام، وواجباته، والصفات التي ينبغي أن يتصف بها حسب ما قرره الطَّهَطَاوِيُّ.

المَبْحَثُ الثالث: نظام الحكم عِنْدَ الطَّهَطَاوِيِّ بين المرجعية الشرعية والقوانين الوضعية. تعرضت فيه للحديث عن أركان الحُكُومَة عِنْدَ الطَّهَطَاوِيِّ، والسلطات الثلاثة التي تشتمل عليها السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية؛ فتحدثت عن كل سلطة من السلطات الثلاثة مبيِّناً كيف فهمها الطَّهَطَاوِيُّ؟ وما المرجعية التي انبثقت منها نظرته إلى هذه السلطات؟

الفصل الثالث: الإسلام وأصول الحكم بين الطَّهَطَاوِيِّ والمدرسة المنسوبة إليه. تعرضت فيه للمقارنة بين الآراء السياسية لبعض المفكرين الذين جاءوا بعده ونُسِبُوا إليه، للوقوف على حقيقة المشابهة التي يدعيها بعض الباحثين بين مذهبه ومذاهبهم. وذلك من خلال مبحثين:

المَبْحَثُ الأول: أصول الحكم بين الطَّهَطَاوِيِّ ومحمد عبده ورشيد رضا تعرضت فيه للمقارنة بين آراء رفاة الطَّهَطَاوِيِّ وآراء مُحَمَّد عبده ورشيد رضا في موقفهم العُلَمَانِيَّة، ونظم الحكم الغربية.

المَبْحَثُ الثاني: الإسلام وأصول الحكم بين الطَّهَطَاوِيِّ وعلي عبد الرازق تعرضت فيه لمناقشة ما ادعاه كثير من الباحثين من أنَّ الطَّهَطَاوِيِّ مهد بكتاباتهِ لدعوة علي عبد الرازق، حيثُ تعرضت للمقارنة بين آراء علي عبد الرازق وبعض ما أثارته من مناقشات، وآراء الطَّهَطَاوِيِّ لبيان حقيقة النسبة بين الرجلين.

الباب الثالث: الوَطَنِيَّة والغامِيَّة عِنْدَ الطَّهَطَاوِيِّ. ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: الوَطَنِيَّة عِنْدَ الطَّهَطَاوِيِّ ويتضمن مبحثين:

المَبْحَثُ الأول: مفهوم الوَطَنِيَّة لدى الطَّهَطَاوِيِّ تناولت فيه مفهوم الوَطَن والوَطَنِيَّة لدى الطَّهَطَاوِيِّ، وحقوق المواطنة وواجباتها، والعلاقة بين الوَطَنِيَّة والرَّابِطَة الدِّينِيَّة، محاولاً الإجابة عن تساؤل مفاده هل دعا الطَّهَطَاوِيُّ إلى الوَطَنِيَّة والقَوْمِيَّة بالمفهوم الغربي، الذي يرتكز على إحلالها محل الرَّابِطَة الدِّينِيَّة؟

المَبْحَث الثاني: الوطنية بين رفاة الطَّهْطَاوِيِّ ودعاة القومية. تعرضت فيه لتطور فكرة الوَطَنِيَّة بعد رِفَاعَةَ الطَّهْطَاوِيِّ، وعلاقتها بالرَّابِطَةِ الدِّينِيَّةِ عِنْدَ عدد من المفكرين الذين تناولوا هذه المسألة بعد عصر الطَّهْطَاوِيِّ وفق اتجاهات متعددة، ومن هؤلاء مُحَمَّدُ عَبْدِه وأحمد عربي، والحزب الوطني ممثلاً في مصطفى كامل ومحمد فريد، وأحمد لطفي السيد؛ وذلك بغية المقارنة بين رؤيتهم للوطنية وعلاقتها بالرابطة الدينية ورؤية رفاة الطهطاوي.

الفصل الثاني: الطَّهْطَاوِيِّ واللغة العامية. تناولت فيه حقيقة الدَّعْوَةِ إِلَى العامية، ودور الإنجليز في إذكائها، ثم موقف الطَّهْطَاوِيِّ من اللغة العامية، وحقيقة ما يثار عن دعوته إلى العامية، وإحلالها محل الفصحى.

الباب الرابع: المرآة فِي فِكْرِ الطَّهْطَاوِيِّ. ويشتمل على ثلاثة فصول وعدة مباحث:

الفصل الأول: المرآة الفرنسية في وصف الطَّهْطَاوِيِّ تناولت فيه وصف الطَّهْطَاوِيِّ للمرآة الفرنسية، على ضوء ما ذكره في كتاب الرحلة، للتعرف على حقيقة ما ذكره كثير من الباحثين من دعوة رِفَاعَةَ فِي كتابه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» للتبرج والسفور، والافتداء بالنموذج الغربي للمرآة، مع بيان مدى قدرة هذا الكتاب على تقديم صورة ناضجة لآراء الطَّهْطَاوِيِّ.

الفصل الثاني: رؤية الطَّهْطَاوِيِّ للمرآة المسلمة وقد اشتمل على عدة مباحث بيَّنت فيها موقف الطَّهْطَاوِيِّ من العلاقة بين المرآة والرجل، وهل دعا بدعوة قاسم أمين إلى المساواة بينهما؟ ثم بيَّنت موقف الطَّهْطَاوِيِّ من قضايا الحجاب، والاختلاط، وتعليم المرآة، وعملها، ومناقشة آراء الباحثين فيها .

الفصل الثالث: تطور قضية المرآة بعد الطَّهْطَاوِيِّ تعرضت فيه لتطور قضية المرآة بعد الطَّهْطَاوِيِّ لدى مجموعة من الكتاب، وعلى رأسهم محمد عبده وقاسم أمين، بغية المقارنة بين آرائهم وآراء رِفَاعَةَ الطَّهْطَاوِيِّ فِي تلك القضايا.

الباب الخامس: منهج التربية عند الطهطاوي. وقد اشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مفهوم التربية وغاياتها تناولت فيه مفهوم التربية عِنْدَ الطَّهْطَاوِيِّ، وغاياتها المتمثلة في الهدف الديني، والهدف الفكري، والهدف الاجتماعي.

الفصل الثاني: التربية والتعليم. ناقشت فيه مفهوم التعليم عند الطهطاوي، وغاياته، وعلاقته بالتربية، والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها العملية التعليمية، وموقع الدين بين هذه المرتكزات.

الفصل الثالث: العلوم وغاياتها عند الطهطاوي يركز هذا الفصل على أهمية العلوم وغاياتها من وجهة نظر الطهطاوي، كما يتعرض للآداب التي ينبغي أن يتحلى بها طلبة العلم وشيوخه في نظرتهم، كل ذلك بغية التوصل إلى المرجعية الفكرية التي صاغ وفقها الطهطاوي آراءه في التربية.

وفي الخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها خلال البحث. أما عن منهجي في هذه الدراسة:

فقد سلكت منهجا يجمع بين الوصف والتحليل والمقارنة، حيث قمتُ بعرض مذهب رفاة في القضايا موضوع البحث، ثم تحليل مفردات مذهبه بغية الكشف عن منهج عرضه لتلك القضايا، وحقيقة النسق الفكري الذي ينتمي إليه هذا المنهج، وأخيراً مقارنة ما توصلت إليه من آراء الطهطاوي، والمنهج الذي صيغت وفقه هذه الآراء بما فهمه الباحثون، وعولوا عليه من كلامه.

جدير بالذكر أن هذه الدراسة لا تعتمد إلى دراسة مختلف آراء الطهطاوي في شتى المناحي، إلا بالقدر الذي يبين حقيقة منهجه بين الأصول الإسلامية والأفكار العلمانية، والمرجعية النهائية التي ينتمي إليها ويعول عليها. وقد تجنبت متعمداً الانخراط في كثير من القضايا التي لا تمت بوثيق صلة لموضوع البحث وشواغله.

كما لا تعتمد هذه الدراسة إلى تناول آراء الأعلام الذين تعرضت لهم إلا بالقدر الذي تحتاجه المقارنة بين آراء الطهطاوي وآرائهم؛ وإلا ففكر كل واحد منهم يحتاج إلى بحث مستقل.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذنا المكرم الأستاذ الدكتور محمد السيد الجليند، لما قدمه لي من نصح وإرشاد فجزاه الله خير الجزاء.

أخيراً أرجو أن يكون بحثي هذا دعوة للمراجعة وإعادة النظر فيما يطرح في ساحتنا الفكرية والثقافية، وقد بذلت فيه غاية جهدي حسب وسعي ومعرفتي، ولم أدخر وقتاً ولا جهداً، فإن كان صواباً فمن الله، وله الحمد والفضل والمنّة، وإن كان خطأ فمني.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
[سورة الصافات الآيات (١٨٠ : ١٨٢)].

الخاتمة

تعرض هذا البحث من خلال دراسة فكر رفاة الطهطاوي لبيان حقيقة منهجه بين الأصول الإسلامية والأفكار العلمانية، بغية بيان حقيقة النسق الفكري الذي ينتمي إليه رفاة الطهطاوي، والمرجعية النهائية التي ارتضاها، وصاغ وفقها مذهبه الفكري. وقد خلصنا فيه إلى التأكيد على المرجعية الإسلامية التي ينتمي إليها رفاة الطهطاوي، والتزامه بما حده شرطاً على نفسه في مقدمة كتاب الرحلة بأن لا يستحسن إلا ما لم يخالف الشريعة الإسلامية.

ومن ثم فإن هذا البحث - ارتكازاً على قراءات موضوعية متأنية لما كتبه رفاة الطهطاوي أو كتبه عنه - يتحدى الخطاب الشائع في الأوساط الثقافية والإعلامية الذي يعتبر رفاة الطهطاوي رائد التنوير، وواضع بذور العلمانية في البيئة المصرية، وداعية الوطنية، وما ارتبط بها من الدعوة إلى العامية، ورائد تحرير المرأة وفق النموذج الغربي، مؤكداً في هذا الصدد أن كل هذه الأقوال مجرد دعاوى متهافئة، تفتقر إلى الدليل، وأمر تنوّل على سبيل التقليد بين الباحثين لا أساس له من الصحة.

وقد وضع البحث أيدينا على ظاهرة بحثية مؤسفة تتمثل في تعمد الخلط والتزوير لدى دعاة التنوير الغربي، بقراءاتهم للإنتاج الفكري للمفكر - رفاة الطهطاوي نموذجاً - وفق مصادرات سابقة، تدفعهم إلى تلمس أدلتها، وإن اقتضى ذلك اجتزاء النصوص، أو انتقاءها أو غض الطرف عن النصوص التي لا توافق توجهاتهم.

ويجدر بنا - وقد وصلنا بفضل الله وتوفيقه إلى نهاية بحثنا - أن نلخص أهم

النتائج التي توصلنا إليها وهي كالتالي:

أولاً: يخالف الطهطاوي المذاهب الفلسفية الغربية كالليبرالية والحدائثة والتنوير في اعتمادها المطلق على العقل وسيلة مثلى للمعرفة، حيث يقف من العقل موقف الاتجاه الديني السلفي، الذي يقف به عند طوره، لا يتجاوزه إلى غيره، ويرفض اعتماده وسيلة مثلى متفردة للمعرفة، فلا يقبل أن توزن الحقائق الدينية بعقول البشر المتباينة، بل أكد الطهطاوي على أصالة النقل، ووجوب الإيمان به وإن لم يفهم معناه، ثم يؤخذ من قضايا العقول ما وافقه، فلا عبرة عنده بما خالف الشرع من قضايا العقل أو التجربة. بل

إنَّ الاعتماد على محض العقل الذي يُعدُّ مقومًا أساسيًا للمشروع التنويري الحداثي يرى الطَّهطاويَّ أنَّه سبب الاختلاف ويفضي إلى الاختلال.

ثانيا: رفض الطَّهطاويِّ الفلسفة المادية التي تنطلق منها الحضارة الغربية، وركز على قيام الحضارة على جانبين مادي ومعنوي، وقد أكد على أهمية الجانب المعنوي المتمثل في الدين، وما يؤخذ منه من أخلاق في بناء التمدن والحضارات، مبيِّنًا أنَّ ما خالف الدين غير مقبول، ولا يعد تمدنًا حقيقيًا، وأنَّ تمدن البلاد الإسلاميَّة لا بد أن ينطلق من الدين الإسلامي الحنيف.

ثالثا: يقف رفاة الطَّهطاويِّ من الحضارة الغربية موقفًا وسطًا بين الانغلاق على الذات والتبعية لآخر، حيثُ دعا رفاة إلى الاستفادة من المعطيات المادية للحضارة الغربية، وما تتضمنه من العلوم والمعارف، الذي يعد تراثًا إنسانيًا عامًا، مع المحافظة في الوقت ذاته على الخصوصية الثقافية للبلدان الإسلاميَّة المرتكزة على الدين الإسلامي، فلا يقبل شيئًا يتعارض مع الشَّرع الإسلامي، الذي هو أساس التمدن الحقيقي.

رابعًا: دعا رفاة إلى التمسك بالدين باعتباره شرطًا للمحافظة على الهوية والخصوصية الثقافية، وفي الوقت ذاته الاجتهاد في العمل وبذل الجهد في اكتساب الثروات وتحقيق القوة المادية باعتبارها شرطًا للمحافظة على الذات. ومن ثمَّ أكد أنَّ المادة غير مذمومة متى استعملت فيما يرضي الله عز وجل. وأمَّا المذموم هو طلبها للدنيا فقط.

خامسًا: يؤمن رفاة بوجود الإمامة، وأنها خلافة عن النبي ﷺ في شئون الدين والدنيا معًا، مؤكدًا في هذا الصدد على ضرورة التزام الحاكم في البلاد الإسلاميَّة بالأحكام الشرعية، وما تفرع عنها من السياسات الشرعية، المحققة للعدل والمساواة ومصحة الرعية، بحيثُ لا يجوز له الخروج عن أحكام الشريعة الإسلاميَّة، أو اجتهادات الأئمة المعبرين المستندة إليها، والمستمدة منها عبر الاجتهاد.

سادسًا: أكد الطَّهطاويُّ على المرجعية الشرعية للدولة في الإسلام والعلاقة الوثيقة بين الدين والدولة مشيرًا إلى ضرورة أسلمة نظم الدولة في المجتمعات الإسلاميَّة بجميع أركانها، وسيرها وفق الأحكام الشرعية، وقد جاءت نظرتَه للدولة ومؤسساتها من منظور شرعي نابع من ثقافته الإسلاميَّة الأصيلة واجتهادات علماء المسلمين الذين كتبوا في هذا المجال.

سابعاً: لم يقبل الطَّهَطَاوِيُّ النِّظْمَ السِّيَاسِيَّةَ الغَرِيبَةَ بقضها وقضيضها، ولم يرغب في تطبيقها في البلاد الإسلاميَّة، وإنَّما دعا إلى الاستفادة المشروطة منها في ضوء الشَّرِيعَةِ الإسلاميَّة، بحيثُ لا تعارض شيئاً من أحكام الشَّرِيعَةِ الإسلاميَّة جملة أو تفصيلاً، ومن ثمَّ فقد تعامل الطَّهَطَاوِيُّ مع ما قرأه في السياسة الأوربية تعاملًا انتقائياً، أعاد إنتاج محصولته في ضوء الأصول الإسلاميَّة.

ثامناً: تمتزج الوَطَنِيَّة عند رِفَاعَةَ الطَّهَطَاوِيِّ برابطة الأخوة الدِّينية، حيثُ قدمها من منظور إسلامي، لا يجعلها بديلاً عن الرِّابطة الدِّينية بل أكد على سمو تلك الرِّابطة الدِّينية عما عداها، مؤكداً أنَّ بلاد الإسلام وطن لمن فيها من المُسلمين. فلم يدع الطَّهَطَاوِيُّ إلى الوَطَنِيَّة أو القَوْمِيَّة بالمعنى الغربي، الذي يجعلها بديلاً عن الدِّين.

تاسعاً: على الرغم من قول الطَّهَطَاوِيِّ بجواز استعمال العاميَّة في تثقيف العامة وتحقيقاً للمصالح العمومية، لم يدع الطَّهَطَاوِيُّ إلى العاميَّة على النحو الذي دعا إليه الأجانب وعملاؤهم من المتغربين، فلم يدع إلى إحلال العاميَّة محل الفُصحى، أو يفضل الأولى على الثانية على النحو الذي وجد بعد عصره، بل أكد رِفَاعَةَ على وجوب تعلم اللُّغة العربيَّة وسيلة لفهم الكتاب والسنة، وضرورة إتقانها فهماً وكتابةً، وذلك بالاهتمام بدراسة أصولها وآدابها ودواوينها القديم منها والحديث، الأمر الذي لا نجده عند أحد ممن دعا إلى العاميَّة، وإنَّما يدعون إلى استبدالها باللُّغة الفُصحى.

عاشراً: يقف رِفَاعَةَ من قضايا المرأة موقف الاتجاه الدِّيني المحافظ النابع من ثقافتنا الإسلاميَّة، فدعا انطلاقاً من نصوص الشَّرع الحنيف إلى التزام المرأة بالحجاب ونهى عن اشتراكها في الأعمال التي لا تتفق مع طبيعتها وتعرضها للاختلاط بالرجال، كما أكد على منع تولي المرأة الإمامة أو الإمارة أو القضاء وغيرها من الأعمال العامة لورود النهي الشَّرعي عن ذلك.

حادي عشر: تبين لنا من مناقشة آراء الباحثين حول رِفَاعَةَ الطَّهَطَاوِيِّ على كثرتها ومنها دراسات أكاديمية أنَّها في الأعم الأغلب لم تكن وليدة الموضوعيَّة أو البحث العلمي النزيه، وإنَّما تعتمد تقليدياً على قراءات انتقائية وأخرى مجتزأة لا يمكنها بحال أن تقدم تصوراً ناضجاً عن فكر رِفَاعَةَ الطَّهَطَاوِيِّ وحقائقه منهجه.

ثاني عشر: أكد البحث من خلال المقارنة بين آراء رِفَاعَةَ الطَّهَطَاوِيِّ وآراء من جاء بعده ضعف العلاقة الارتباطية التي يدعيها كثير من الكتاب بينه وبين المدرسة

التغريبية التي تنسب إليه وعلى رأسها قاسم أمين وعلي عبد الرازق وأحمد لطفي السيد، فقد تبين لنا بطلان النسبة الفكرية بينه وبين أولئك الكتاب، بل كان ما دعا إليه الطهطاوي على النقيض تمامًا مما دعا إليه هؤلاء وأتباعهم، وقد أكدنا ذلك ببيان أن بعض من رد على أفكار أولئك الكتاب قد استفاد مما كتب رفاة الطهطاوي.

وأخيرًا فإنَّ المُسْلِمِينَ اليوم في أشد الحاجة إلى الإصلاح والتجديد في شتى المناحي، وهي الحاجة ذاتها التي وعيها رفاة الطهطاوي منذ ما يقرب من قرنين من الزمن، فدعا إلى الإصلاح المرتكز على جانبيين مادي ومعنوي، ولم ير مخالفة للشرع في الانفتاح على التراث الإنساني العام من الفنون والعلوم والصنائع، مع المحافظة في الوقت ذاته على الخصوصية الثقافية للأمة الإسلامية، وهذا ما ينبغي أن نسعى ويسعى إليه المخلصون من أبناء هذه الأمة، شريطة أن نتخذ من الأصالة الدينية مبدأً، ومنطلقًا للإصلاح بشتى جوانبه، لا أن نتخذ من المناهج والمدارس الفكرية الفلسفية والكلامية الغربية التي لا تتفق مع الإسلام منطلقًا للإصلاح في مجتمعاتنا الإسلامية، هذه المناهج التي باتت القوى الغربية الاستعمارية تحرسها مباشرة أو بواسطة عملائها في البلاد الإسلامية أو باستخدام القوة العسكرية إن لزم الأمر؛ للحيلولة دون تحقيق تقدم حقيقي لأمتنا الإسلامية يتخذ من ديننا الحنيف منطلقًا لتحديث مجتمعاتنا، تلك المجتمعات التي تطمح للإصلاح والتجديد انطلاقًا من القرآن والسنة النبوية وفق منهج الله سبحانه وعز وجل بعد أن أثبتت غيره من المناهج فشلها بجدارة.

وبعد....

فهذه حقيقة منهج رفاة الطهطاوي المنتمي للإسلام قلبًا وقالبًا، والذي يقف موقف الرفض من العلمانية وفلسفة التنوير والحادثة الغربية وكل نماذج النقل والتقليد والاستنساخ.

هذا منهج الشيخ المسلم رفاة الطهطاوي داعية الأصالة والمعاصرة الذي عاش مهمومًا بهموم أمته داعيًا إلى استلهاً عناصر عزتها وقوتها انطلاقًا من ديننا الإسلامي الحنيف.

هذه حقيقة التزوير الذي راج على كثيرين وأريد له أن يروج علينا. بين أولئك الأحفاد والأبناء غير الشرعيين المنتسبين لرفاعة الطهطاوي، آن لنا أن نعلن بطلان ذلك النسب الدعي وتلك البنوات غير الشرعية التي طالما أرادت أن تدخل تحت عباءته.


